الأمم المتحدة

A/66/141

الجمعية العامة

Distr.: General
6 May 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

طلب إدراج بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين

منح مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية مركز المراقب لدى الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لكل من أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وتركيا لدى الأمم المتحدة

وفقا للمادة ١٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يشرفنا أن نطلب إدراج بند بعنوان ”منح مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية مركز المراقب لدى الجمعية العامة“ في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

وفقاً للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، مرفق طيه مذكرة إيضاحية لدعم الطلب المذكور أعلاه (المرفق الأول)، ومشروع القرار ذو الصلة (المرفق الثاني).

ولكم خالص التقدير لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) أغشين **مهدييف**
الممثل الدائم لجمهورية أذربيجان
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بيرغانيم **آيتيموفا**
الممثل الدائم لجمهورية كازاخستان
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) طلايبك **قايدروف**
الممثل الدائم لجمهورية قيرغيزستان
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أرطغرل **أباكان**
الممثل الدائم لجمهورية تركيا
لدى الأمم المتحدة

120511 110511 11-32769 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول

مذكرة إيضاحية

أولا – مقدمة عامة

١ – أنشئ مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية في عام ٢٠٠٩ كمنظمة حكومية دولية، هدفها الأسمى هو تعزيز التعاون الشامل بين دولها الأعضاء الأربع المؤسسة (أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وتركيا).

٢ – ووفقا لأول وثيقتين تنظمان عمل مجلس التعاون، وهما اتفاق ناكشيفان المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وإعلان إسطنبول المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تعتنق الدول الأعضاء في مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع غيرها من مبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا. وترسي القواعد المستقرة ذات الصلة بصون السلم والأمن وتنمية علاقات حُسن الجوار أساسا للتعاون يتم تطويره في إطار مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية.

٣ – وقد بني مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية على الإرادة السياسية المشتركة التي تطورت على مدى ”مؤتمرات قمة رؤساء البلدان الناطقة بالتركية“ منذ عام ١٩٩٢. وقد عقدت حتى الآن عشرة مؤتمرات من هذا القبيل، كان آخرها مؤتمر قمة إسطنبول الذي عقد في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وتم الترويج فيه لمجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية وتحددت أولوياته. وبإنشاء المجلس كهيئة دائمة، أعيد تسمية القمم لتصبح قمم مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية.

ثانيا – المبادئ والأهداف

٤ – تؤكد ديباجة اتفاق ناكشيفان مجددا على الإرادة المشتركة للدول الأعضاء في الامتثال للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتلخص الغرض من قيام مجلس التعاون في تعميق التعاون الشامل بين الدول الناطقة بالتركية، فضلا عن المساهمة على نحو مشترك في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة والعالم. وقد أعلنت الدول الأعضاء عن التزامها بالمبادئ الأساسية للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد. ويقوم التعاون في إطار مجلس التعاون بصفة خاصة على التضامن النابع من التاريخ والثقافة والهوية واللغة المشتركة للشعوب الناطقة بالتركية.

٥ - تحدد المادة ١ من اتفاق ناكشيفان الأغراض والمهام الرئيسية للمنظمة على النحو التالي:

(أ) تعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف؛

(ب) صون السلم في المنطقة وخارجها؛

(ج) تشجيع اتخاذ مواقف مشتركة بشأن قضايا السياسة الخارجية؛

(د) تنسيق إجراءات مكافحة الإرهاب الدولي والانفصال والتطرف والجريمة العابرة للحدود؛

(هـ) تعزيز فعالية التعاون الإقليمي والثنائي في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك؛

(و) تهيئة الظروف المواتية للتجارة والاستثمار؛

(ز) السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل ومتوازن، وتنمية اجتماعية وثقافية؛

(ح) مناقشة المسائل المتعلقة بضمان تحقيق سيادة القانون والحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان؛

(ط) توسيع نطاق التفاعل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم والثقافة؛

(ي) تشجيع التفاعل بين وسائل الإعلام ووسائل الاتصال الأوسع نطاقا؛

(ك) تشجيع تبادل المعلومات القانونية وتعزيز التعاون القانوني.

٦ - وفي إطار هذه الولاية الواسعة، تعمل المنظمة أساسا كآلية دائمة تجتمع من خلالها الدول الأعضاء لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك وتنفيذ المشاريع في جميع مجالات المنفعة المشتركة. ووفقا لإعلان إسطنبول المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تم تحديد مجالات التعاون في إطار المجلس على النحو التالي: تنسيق السياسة الخارجية، والتنمية التجارية والاقتصادية، والصناعة، والزراعة، والطاقة، والنقل، والاتصالات، والمصارف والتأمين، والتعليم، والثقافة، والبحث العلمي، وتغير المناخ، وحماية البيئة، والسياحة، والتواصل الإنساني، والمنظمات غير الحكومية، ومكافحة الجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والمواد المشعة؛ وجميع أعمال الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

٧ - وسيركز المجلس في برنامج عمله للمستقبل القريب، على موضوع التعاون الاقتصادي. ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على وثائقه القانونية الثانوية وإنشاء ''مجلس أعمال تركي'' و ''أكاديمية تركية''. وتشمل المشاريع الأخرى المخصصة إقامة ''صندوق تركي للبحث العلمي''، و ''اتحاد للجامعات التركية'' و ''محكمة مشتركة للتحكيم''.

ثالثا – التكوين

٨ – حدد اتفاق ناكشيفان الأجهزة الرئيسية لمجلس التعاون على النحو التالي: مجلس رؤساء الدول، ومجلس وزراء الخارجية، ولجنة كبار المسؤولين، ومجلس حكماء الدول الناطقة بالتركية والأمانة العامة. وينص أيضا مشروع النظام الداخلي على أن يكون منصب الرئيس الفعلي على أساس التناوب. على أن يجتمع مجلس رؤساء الدول مرة في السنة لاستعراض التقدم المحرز وتحديد أولويات عمل مجلس التعاون. وأن يكون مجلس وزراء الخارجية هو الهيئة الرئيسية لصنع القرار في المنظمة. ويكون مجلس الحكماء بمثابة هيئة استشارية مكونة من شخصيات بارزة. ويعهد إلى الأمانة العامة بمهام السكرتارية، وتعيين موظفي الخدمة المدنية الدولية من الدول الأعضاء في المجلس.

٩ – ويشير اتفاق ناكشيفان أيضا، في سياق عمل مجلس التعاون، إلى هيئات ذات صلة تؤدي وظائفها وفقا لصكوكها الأساسية: الجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالتركية والمنظمة الدولية للثقافة التركية. وتدعم هذه الهيئات عمل المجلس في إطار مجالات محددة للتعاون.

رابعا – العلاقات مع المنظمات الأخرى

١٠ – بدأ المجلس بالفعل في التفاعل مع غيره من المنظمات الإقليمية المشتركة بين الحكومات. وتمنح الأولوية للمنظمات التي تضم في عضويتها جميع البلدان الأعضاء في المجلس. ونتيجة للمشاورات مع منظمة التعاون الاقتصادي، تم الاتفاق على أن يبدأ التعاون العملي على الفور وأن تستكمل المنظمة إجراءات منح صفة مراقب لمجلس التعاون في أقرب وقت ممكن. ويجري حاليا النظر في قيام تعاون على أساس مماثل مع منظمة المؤتمر الإسلامي.

خامسا – طلب الحصول على مركز مراقب لدى الجمعية العامة

١١ – بوصفها منظمة حكومية دولية مكرسة لتعزيز السلام والاستقرار، وتعزيز الحوار وتشجيع التعاون والكشف عن إمكانات تحقيق تنمية مشتركة بين الدول الأعضاء فيها، يمثل مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية امتثالا كاملا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويعد المجلس، من خلال دوره في تشجيع تعميق العلاقات والتضامن بين الدول الناطقة بالتركية، بمثابة أداة إقليمية جديدة لإثراء التعاون الدولي في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز.

١٢ – ونظرا للتكامل الواضح في أهدافهما، فإن منح صفة مراقب لمجلس التعاون في الجمعية العامة للأمم المتحدة سيؤدي إلى إقامة حوار مؤسسي يعود بالمنفعة المتبادلة على المنظمتين. ومن شأنه أن يحقق اتساقا في الجهود ويفتح الطريق أمام التعاون المستقبلي في مجالات محددة. كما أن الحصول على صفة مراقب من شأنه أن يساعد المجلس بشدة في مساعيه الرامية إلى تعزيز المبادرات الإقليمية بين أعضائه بهدف تحقيق التكامل.

المرفق الثاني

مشروع قرار

منح مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية مركز المراقب لدى الجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

إذ ترغب في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية،

١ - **تقرر** دعوة مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية إلى المشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها بصفة مراقب؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.